«ستوكس» يهبط مدفوعاً بانخفاضات في باريس ومدريد

انخفاض أسهم أوروبا مع تراجع البنوك لكن صناع الرقائق يتألقون

انخفضت أسواق الأسهم الأوروبية أمس الخميس، حيث طغى تأثر البنوك برسالة التيسير النقدي من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على أثر أي دفعة تلقتها المعنويات عموما من تخلي المركزي عن رفع أسعار الفائدة مجددا هذا العام.

وتراجع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.3 بالمئة، مدفوعا بانخفاضات في باريس ومدريد وفرانكفورت على العكس من رد الفعل القوي في الأسواق الآسيوية على بيان المركزي الأمريكي ومؤتمره الصحفي.

وتصدر المؤشر داكس الألماني التراجعات بانخفاض نسبته 0.5 بالمئة متأثرا بتراجع أسهم البنوك واحدا بالمئة.

وكانت أسهم شركات صناعة أشباه الموصلات نقطة متألقة، إذ تلقت الدعم من توقعات إيجابية بشأن القطاع صادرة عن ميكرون تكنولوجي، مما هدأ مخاوف بشأن تراجع الطلب على الهواتف الذكية. وارتفعت أسهم إنفنيون وإس.تي.ميكرو اثنين بالمئة.

وكان المؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني الوحيد الذي خالف الاتجاه العام بصعوده 0.3 بالمئة مع استفادة شركات التعدين من ارتفاع أسعار النحاس بفعل تراجع الدولار.

اليورو والين يرتفعان بعد تراجع الدولار

واصل عملات اليورو والين والدولار الأسترالي أمس الخميس المكاسب التي حققتها بدعم من تأكيد مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على موقفه الذي يميل إلى التيسير النقدي.

وقبع الدولار الأمريكي قرب أدنى مستوى في أسبوعين، مع بدء المستثمرين في وضع احتمال خفض أسعار الفائدة الأمريكية هذا العام في الحسبان.

وارتفعت الكرونة النرويجية قليلا قبيل قرار البنك المركزي النرويجي المتوقع أن يرفع فيه صانعو السياسات أسعار الفائدة 25 نقطة أساس إلى واحد بالمئة.

وتخلى المركزي الأمريكي عن خطط لزيادة أسعار الفائدة هذا العام، في مؤشر على أن مساعيه المستمرة منذ ثلاث سنوات لتطبيع السياسة النقدية ربما بلغت نهايتها.

وارتفع اليورو إلى 1.1437 دولار و1.1448 دولار في الأسواق الخارجية، وهو أقوى مستوياته منذ أوائل فبراير شباط. وانخفض اليورو قليلا مع بدء التداولات في لندن لكنه تماسك فوق 1.14 دولار. وتراجع الدولار إلى 110.47 ين، فيما شكلت خسارته البالغة 0.6 بالمئة في الأسواق الخارجية أكبر هبوط منذ الانخفاض الكبير الذي استمر لفترة وجيزة في أوائل يناير كانون الثاني. واستقر الدولار لاحقا عند 110.36 ين.

ومقابل سلة من العملات، بلغ مؤشر الدولار أضعف مستوياته منذ أوائل فبراير شباط في الأسواق الخارجية قبل أن يتعافى قليلا إلى 96.019 مرتفعا 0.3 بالمئة خلال يوم الخميس.

كما ارتفعت العملات التي عادة ما تسجل أداء جيدا في ظل الإقبال القوي على المخاطرة. وربح الدولار الأسترالي 0.4 بالمئة ليصل إلى 0.7150 دولار أمريكي.

وتراجع الجنيه الاسترليني 0.2 بالمئة إلى 1.3165 دولار أمريكي.

الناصر: «أرامكو» تستهدف إنتاج 3 مليارات قدم مكعبة من الغاز

أمين الناصر

كشف الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية المهندس أمين الناصر، أن أرامكو تخطط للبدء بإنشاء معمل غاز الجافورة لإنتاج الغازات المختلفة خلال العام القادم.

وأوضح خلال كلمته بمنتدى الأحساء للاستثمار 2019، المنعقد اليوم الأربعاء، أن إنشاء المعمل يأتي ضمن خطة الشركة لإنتاج 3 مليارات قدم مكعبة من الغاز غير التقليدي خلال العقد القادم.

وأشار إلى أن الأحساء تحتوي على كميات واعدة جدا من #الغازالصخري ذات جدوى؛ نظرا لاحتوائها على نسبة كبيرة من السوائل، منوها إلى أن شركة أرامكو تعمل حاليا على تطوير هذه الموارد.

وكانت أرامكو قد ذكرت في تقريرها السنوي لعام 2014، أن نتائج تحفيز التكسير في حوض الجافورة أشارت إلى وجود مورد للمواد الهيدروكربونية غير التقليدية.

ولفت الناصر إلى أن أعمال الحفر والتنقيب أثمرت عن اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الصخري في حوض الجافورة القريب من الأحساء.

بونيمون للأبحاث: 3.86 مليون دولار الخسارة الوسطية لكل حالة اختراق بيانات

كشفت شركة «في إم وير» (رمزها VMW في بورصة نيويورك) تفاصيل استراتيجيتها الأمنية التي تساعد المنظمات على قلب موازين القوى من المهاجمين لصالح المدافعين، وذلك باتباع نهج أمني جديد يركز على التطبيقات أكثر من البنية التحتية، ويقلص النواحي المعرضة للهجمات بدلاً من ملاحقة وتتبع التهديدات الأمنية.

وبفضل محفظتها المتوسعة من الحلول القائمة على البرمجيات التي تمتد من السحابة وحتى المستخدم النهائي، تجعل شركة «في إم وير» الأمن متأصلاً في البنية التحتية بحيث يستطيع العملاء الحفاظ على السلوكيات الآمنة للتطبيقات، وبالنتيجة خفض المخاطر على التطبيقات الحيوية والبيانات الحساسة والمستخدمين. وقد جرى تقديم هذه العروض في مؤتمر "آر إس إيه" ضمن موسكون نورث إكسبو.

وفي المؤتمر، انضمت إلى بات جيلسينجر، الرئيس التنفيذي لشركة «في إم وير»، شانون ليتس، رئيس عمليات الأمن والتطوير لشركة «إنتويت» في إلقاء كلمة رئيسية، وشارك جيلسينجر مع ليتس في عرض ملاحظات عن النواحي التي يمكن لقطاع الأمن التقني تجاوزها، تاركًا الفوائد التدرجية والتحرك بخطوات كبيرة وواسعة نحو الأمام.

وقال راجيف راماسوامي، الرئيس التنفيذي للعمليات، إدارة الخدمات والمنتجات لدى «في إم وير»: "الأمن بمعظمه لا يعمل. فالتطبيقات أصبحت متوزعة أكثر وتنشر عبر بيئات سحابية متعددة خاصة وعامة باستخدام أنواع مختلفة من البنى التحتية، ويتم الدخول إليها عبر كثير من الأجهزة المختلفة. والنتيجة أن التمدد الأمني – أي الفائض الكبير من المنتجات الأمنية والوكلاء والواجهات البينية المنتشرة عبر المنظمة – يتسبب بتعقيد إدارة الأمن. استراتيجية «في إم وير» هي إزالة التعقيد الكامن في الأمن اليوم وتقديم أمن متأصل من النقاط النهائية حتى السحابة".

ومع تسابق المنظمات لتنفيذ مبادرات التحول الرقمي، فإنها تواجه بيئات معقدة تنحاز لمصلحة المهاجمين. وبحسب معهد بونمون "يبقى اختراق البيانات ذو تكلفة أعلى ويؤدي إلى ضياع أو سرقة المزيد من سجلات المستهلكين عامًا بعد عام". يضاف إلى ذلك الخسارة الوسطية التي تبلغ 3.86 مليون دولار لكل حالة اختراق بيانات(1). ويتوقع في الوقت ذاته أن يصل الإنفاق على المعدات والبرمجيات والخدمات المتعلقة بالأمن إلى 133.7 مليار دولار في 2020، أي بزيادة لأكثر من 45 بالمائة عن توقعات عام 2018، بحسب شركة آي دي سي للأبحاث(2).

خلال «اليوم الإماراتي لتقنيات الطاقة المتقدمة»

«جنرال إلكتريك» تستعرض حلولها لدعم «استراتيجية الإمارات للطاقة 2050»

أحد المتحدثين في اليوم الإماراتي لتقنيات الطاقة المتقدمة

استعرضت "جنرال إلكتريك للطاقة"، المدرجة في بورصة نيويورك تحت الرمز (GE)، مجموعة من التقنيات المبتكرة التي ترسم ملامح مستقبل قطاع الطاقة، وذلك خلال "اليوم الإماراتي لتقنيات الطاقة المتقدمة" الذي أقيم بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في أبوظبي.

وبهذه المناسبة، قال جوزيف أنيس، الرئيس والمدير التنفيذي لوحدة أعمال خدمات الطاقة وأنظمة الطاقة الغازية لدى "جنرال إلكتريك" في الشرق الأوسط وجنوب آسيا: "في ضوء تركيز 'استراتيجية الإمارات للطاقة 2050' على الاستدامة، نحتاج إلى حلول أكثر كفاءة ومرونة لمواكبة متطلبات توليد الطاقة بشكل أسرع، ودعم التغذية المتقطعة للطاقة المتجددة، والمساعدة على استقرار وضع الشبكة الكهربائية. ويؤكد هذا الحدث المهم على التزام 'جنرال إلكتريك' بدعم الإمارات في مساعيها للحد من التأثير البيئي لقطاع الطاقة عبر تزويدها بحلول متطورة تلبي احتياجات القطاع وبأقل التكاليف".

من جانبه، قال ستيفن بوندي، القائم بالأعمال في السفارة الأمريكية في أبوظبي: "إن تحسين كفاءة قطاع الطاقة هو هدف مشتركيجمع الولايات المتحدة مع دولة الإمارات. ويسعدنا أن تضطلع 'جنرال إلكتريك' بدور رائد في هذاالخصوص من خلال تزويد شركائنا الإماراتيين بالحلول المناسبة لمساعدة الإمارات على تحقيق أهدافها الطموحة. ويسرنا أيضاً أن تواصل 'جنرال إلكتريك' ترسيخ مكانتها العالمية الرائدة في القطاع، فضلاً عن كونها شريكاً ملتزماًبدعم الإمارات منذ أكثر من 40 عاماً".

بدورها، قالت داليا المثنى، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة "جنرال إلكتريك" في منطقة الخليج العربي: "لطالما كانت الإمارات من الدول الرائدة إقليمياً في مجال تصميم وتبني الابتكارات التي تؤثر إيجاباً على المجتمع. وتفخر 'جنرال إلكتريك' بأن تكون جزءاً من مسيرة الابتكار التي تشهدها الدولة من خلال تقديم أفضل الحلول المتقدمة التي تدعمهافي تحقيق أهدافها. ونحن في 'جنرال إلكتريك" نواصل التزامنا بالمساعدة على تنويع مزيج الطاقة في الإمارات، وتحديث القطاع، وتحقيق الأهداف الوطنية لأمن الطاقة".

جارتنر: 7 توجهات هامة يشهدها قطاع إدارة الأمن والمخاطر في عام 2019

قامت مؤسسة الدراسات والأبحاث جارتنر بتحديد سبعة توجهات ناشئة سيشهدها قطاع إدارة الأمن والمخاطر، من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على قادة قطاعات الحماية وخصوصية المعلومات وإدارة المخاطر على المدى الطويل.

وتشير جارتنر إلى أبرز التوجهات المتوقعة على أنها شكل من أشكال التحول المستمر على مستوى منظومة استراتيجيات الحماية التي لم يتم التعرف عليها على نطاق واسع بعد، لكن من المتوقع أن يكون لها تأثير واسع ومرشحة أن تحدث تحولاً جذرياً في القطاع.

وفي هذا الإطار قال بيتر فيرستبروك، نائب رئيس الأبحاث لدى جارتنر: "تشهد العوامل الخارجية والتهديدات على مستوى أمن المعلومات تقارباً أكبر فيما بينها وبذلك تؤثر مجتمعة على المشهد العام لقطاع الأمن والمخاطر، ولذا بات من الواجب على قادة فضاء أمن المعلومات الاستعداد بشكل أفضل بغية تحسين مستويات المرونة ودعم أهداف العمل على نحو أوسع".

وفيما يلي أبرز 7 توجهات خاصة بقطاع إدارة الأمن والمخاطر لعام 2019 وما يليه:

التوجه الأول: تزايد أهمية تقارير المخاطر وجعلها مرتبطة بنتائج الأعمال : في الوقت الذي باتت فيه الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات أكثر تقارباً وارتباطاً بأهداف العمل، اكتسبت قدرة قادة قطاع إدارة الأمن والمخاطر على تقديم المسائل المتعلقة بأمن المعلومات إلى صناع القرار في شركاتهم أهمية أكبر.

التوجه الثاني: التركيز على قدرات اكتشاف التهديدات الأمنية والاستجابة لها عند إنشاء مراكز العمليات الأمنية إن التحول في تركيز الاستثمارات الأمنية على قدرات الكشف عن التهديدات الأمنية بشكل مسبق، عوضاً من التصدي لهذه التهديدات فقط، ساهم في تعزيز الحاجة إلى تركيز الاستثمار في مراكز العمليات الأمنيةSOCs خصوصاً في الوقت الذي ترتفع فيه وتيرة التنبيهات الأمنية وتعقيداتها.

التوجه الثالث: من شأن أطر العمل الخاصة بإدارة أمن البيانات تحديد أولويات الاستثمار في أمن البيانات ، التوجه الرابع: مستويات طلب أعلى على تقنيات المصادقة التي لا تعتمد على كلمات المرور التقليدية ، التوجه الخامس: الشركات المصنعة لمنتجات الحماية توفر مزيداً من خدمات التدريب وتعزيز المهارات ، التوجه السادس: ارتقاء مسألة الاستثمار في قدرات أمن السحابة لتدخل في صلب الاستثمارات في منصة الحوسبة ، التوجه السابع: ارتفاع وتيرة عمليات التقييم المرن والمتواصل لمعدلات الثقة والمخاطر CARTA< من جارتنر في أسواق أمن المعلومات التقليدية

تغريم «سيتي بنك» 25 مليون دولار

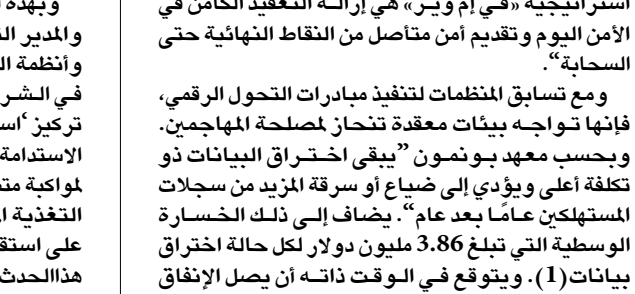

قرر "مكتب مراقبة العملة" (أو. سي.سي) الأميركي تغريم مصرف "سيتي بنك" 25 مليون دولار بتهمة انتهاك ما يسمى "قانون عدالة الإسكان".

وذكر "مكتب مراقبة العملة" أن البنك سمح بوجود ثغرات في "برنامج تسعير القروض المرتبطة" الذي يستهدف منح العملاء المستحقين قروض عقارية سواء لتقليل التكاليف أو لخفض الفائدة على قروضهم.

ونتيجة ضعف الرقابة، فإن بعض المقترضين من البنك لم يحصلوا على المزايا التي يتيحها البرنامج والتي يستحقونها، وتعرضوا للتمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل أو الجنس.

وقد أطلق "سيتي بنك" خطة لتعويض العملاء الذين لم يحصلوا على المزايا المناسبة من برنامج الإقراض، بما في ذلك العملاء الذين تعرضوا للانتهاكات، كما اتخذ البنك خطوات لتجنب تكرار هذه المخالفات في المستقبل. وسيقدم البنك تعويضات لحوالي 24 ألف عميل بقيمة إجمالية 24 مليون دولار تقريبا، إلى جانب الغرامة البالغة قيمتها 25 مليون دولار سيتم دفعها لوزارة الخزانة الأميركية.

العملات الرقمية تعود إلى التماسك بعد عام عصيب

عاد الحديث مجددا عن العملات الافتراضية ومستقبلها، بعد أن نجحت "بيتكوين" في تجاوز حدود 4000 دولار للمرة الأولى منذ كانون الثاني (يناير) الماضي.

وببلوغ هذا السعر تكون قيمة "بيتكوين" قد ارتفعت بنحو 5 في المائة منذ بداية العام الجاري، وتنبع أهمية التطورات الراهنة في سوق "بيتكوين" تحديدا، إلى أن التقديرات الدولية ترجح أن تقارب حصة سيدة العملات الافتراضية، ثلثي مجمل العملات الافتراضية بنهاية العام الجاري.

وفي الواقع، فقد تحسنت سوق العملات المشفرة نسبيا في الآونة الأخيرة، ووصلت القيمة السوقية لها نحو 140 مليار دولار، بعد أن بلغت أدنى مستوى لها الشهر الماضي بنحو 112 مليار دولار. وواجهت "بيتكوين" أوقاتا عصيبة العام الماضي، وتعرضت لخسارة بلغت 80 في المائة تقريبا، لكن يلاحظ أنها ظلت ثابته نسبيا خلال الشهرين الماضيين، مع تحسن ملموس في الأيام الأخيرة.

وحول أسباب هذا التحسن، يقول روج بوتر المحلل المالي في مجموعة "إل. دي" الاستثمارية، إن "أحد أسباب نمو بيتكوين، أنها لا تزال العملة الرئيسة البديلة لكثير من العملات الافتراضية الأخرى، وخاصة بالنسبة للأشخاص المبتدئين في هذه السوق التي تزداد تعقيدا، أو لمواطني البلدان التي تنهار عملتها الورقية مثل فنزويلا".

جون كريس المحلل المالي في بورصة لندن يعتقد أن "هناك اختلافا كبيرا للغاية بشأن توقعات الخبراء، فالبعض يعتبر أن السوق الهابطة لبيتكوين حاليا، لن تتحسن في القريب العاجل، والأمر سيستغرق كثيرا من الجهد على المدى الطويل للوصول إلى أعلى مستوى بلغته عام 2017 وكان 20 ألف دولار، لأن تدهور الأسعار أصاب صغار المضاربين بخسائر ضخمة، ومن ثم لا يتوقع أن يعودوا إلى الأسواق مجددا في الأمد القريب. فقط المستثمرون الكبار هم الذين سيحركون الأسواق، وهؤلاء قراراتهم الاستثمارية تتصف بالتمهل، ولذلك لا يتوقع أن يندفعوا للشراء بكميات كبيرة تؤثر في الأسعار بشكل ملموس حاليا على الأقل".

الدكتور جراف نيكن أستاذ المصارف والنقود في جامعة ليدز، يعتبر أن الاعتماد على نماذج رياضية للتنبؤ بالأسعار المستقبلية لـ"بيتكوين" أخفق في معظم الأحيان، وهو ما يجعل الحديث عن المستقبل محل شك بالنسبة للمستثمرين.

تركيا تزيد الضرائب على بعض ودائع العملات الأجنبية

نشرت الصحيفة الرسمية في تركيا قرارا بزيادة معدل الضريبة على فوائد ودائع العملات الأجنبية التي تزيد مدتها عن عام، من 13% إلى 18%. وأشارت وكالة بلومبرج للأنباء إلى أن الفائدة على ودائع العملات الأجنبية التي تزيد عن عام في تركيا تبلغ 20%.

يذكر ان تركيا عانت خلال العام الماضي مع نقص في موارد النقد الأجنبي مما ادى إلى تراجع حاد في سعر الليرة التركية امام الدولار مما دفع السلطات المالية والنقدية في البلاد إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تشجيع الناس على تحويل مدخراتهم بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية.